A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/283
11 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١١٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الانسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية

بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ١٧	٢
ألف -	معلومات أساسية	٢ - ٤	٢
باء -	طلب إريتريا واستجابة الأمم المتحدة	٥ - ٩	٢
جيم -	انشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا	١٠ - ١٧	٣
ثانيا -	عملية الاستفتاء في إريتريا	١٨ - ٤٧	٦
ألف -	لجنة الاستفتاء	١٩ - ٢١	٦
باء -	محكمة الاستفتاء	٢٢	٧
جيم -	الاختصاصات	٢٣	٧
دال -	مراحل الاستفتاء	٢٤ - ٤٧	٧
ثالثا -	الاستفتاء	٤٨ - ٥٦	١٢
رابعا -	أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا	٥٧ - ٧٧	١٣
ألف -	الأنشطة الإقليمية	٥٧ - ٦٥	١٣
باء -	الأنشطة في الخارج	٦٦ - ٧٢	١٦
جيم -	التنسيق مع المراقبين المستقلين	٧٣ - ٧٤	١٧
دال -	التنسيق مع المراقبين الوطنيين	٧٥ - ٧٦	١٨
هاء -	التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة	٧٧	١٨
خامسا -	الترتيبات المالية	٧٨ - ٨١	١٨
سادسا -	ملاحظات ختامية	٨٢ - ٨٤	١٩

* A/48/150.

190893

190893 130893 93-42593

مقدمة

١ - في القرار ١١٤/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أذنت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا. وأخذت الجمعية العامة في اعتبارها في القرار ١١٤/٤٧ أن السلطات المعنية مباشرة قد طلبت اشتراك الأمم المتحدة في التحقق من الاستفتاء وسجلت التزامها باحترام نتائجه. وهذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٥ من منطوق قرار الجمعية العامة ١١٤/٤٧. ويعرض النتائج التي خلص إليها الأمين العام بشأن الاستفتاء وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا منذ انشائها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ حتى انتهائها في نيسان/ابريل ١٩٩٣.

ألف - معلومات أساسية

٢ - يقدر عدد سكان إريتريا، التي تبلغ مساحتها الجغرافية حوالي ٠٠٠ ١٢٥ كيلومتر مربع، بما يتراوح بين ٣ مليون و ٣,٥ مليون نسمة. ويعيش نحو ٨٥ في المائة من السكان في المناطق الريفية، من بينهم ٢٥ الى ٣٠ في المائة من البدو الرحل أو شبه الرحل. ويتألف السكان من تسع عشائر، عفار وبيلين وحدارب وكوناما ونارا ورشيدا وساحو وتيغر وتيغرينيا. وهناك تسع لغات مستخدمة.

٣ - وتقع إريتريا على ساحل البحر الأحمر فوق القرن الافريقي مباشرة، وكانت مستعمرة ايطالية في الفترة من عام ١٨٩٠ الى عام ١٩١١ عندما أصبحت محمية بريطانية. ودخلت في اتحاد فيدرالي مع اثيوبيا في عام ١٩٥٢. وانتهى ذلك الترتيب في عام ١٩٦٢ عندما ألغي المركز الفيدرالي لاريتريا وأدمج الاقليم في اثيوبيا كمقاطعة وكافح الاريتريون لمدة ثلاثة عقود بعد ذلك من أجل تقرير المصير، داخل اتحاد فيدرالي في بادئ الأمر ثم في استقلال تام.

٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩١، سيطرت جبهة التحرير الشعبية لاريتريا على العاصمة الاريترية أسمرة واستقرت بوصفها الحكومة المؤقتة لاريتريا. وكانت الحكومة المؤقتة لاريتريا مؤلفة من هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وكانت الهيئة التنفيذية مسؤولة، ضمن أمور أخرى، عن إصدار الاعلانات وتنفيذها.

باء - طلب إريتريا واستجابة الأمم المتحدة

٥ - وفي أيار/مايو ١٩٩١، التقت الحكومة المؤقتة لاريتريا المؤلفة حديثا مع وفود من اثيوبيا وتعهدت باجراء استفتاء بشأن مستقبل إريتريا في غضون سنتين. وانعقد الاجتماع في لندن تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ - وفي تموز/يوليه ١٩٩١، قام مؤتمر السلم والديمقراطية المنعقد في أديس أبابا بجميع الأحزاب السياسية الاثيوبية ومجموعات اجتماعية أخرى وأقر رسميا حق الشعب الاريتري في تحديد مستقبله السياسي في استفتاء يتم بإشراف دولي.

٧ - وفي رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قام السيد ميليس زيناوي، رئيس الحكومة الانتقالية لاثيوبيا بإبلاغ الأمين العام بقرارات مؤتمر السلم والديمقراطية. وأشار الرئيس زيناوي الى أن كل من الحكومة الانتقالية لاثيوبيا والحكومة المؤقتة لاريتريا سجلت التزامها باحترام نتائج الاستفتاء في إريتريا. وطلب من الأمم المتحدة أن تقوم بدور نشط في التحقق من أن عملية الاستفتاء حرة وعادلة. وفي أيار/مايو ١٩٩٢، دعا مفوض الاستفتاء في إريتريا الأمين العام الى إرسال وفد من الأمم المتحدة لمراقبة عملية الاستفتاء بكاملها والتحقق من حريتها وعدالتها ونزاهتها، وهي العملية التي كان من المقرر أن تبدأ في تموز/يوليه ١٩٩٢ وتنتهي في نيسان/ابريل ١٩٩٣.

٨ - وقد وجه الأمين العام عناية رئيس الجمعية العامة الى المسألة وطلب إجراء مشاورات غير رسمية فيما بين المجموعات الاقليمية للتحقق من آرائهما فيما يتعلق بهذه الدعوة. وبعد ذلك، قام فريق فني بزيارة إريتريا في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٨ آب/اغسطس ١٩٩٢ لجمع معلومات بشأن الدور المحتمل للأمم المتحدة في الاستفتاء ولتقديم تقرير بعد ذلك الى الأمين العام. وترد النتائج التي خلص اليها الفريق في تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة المؤرخ ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ (A/47/544).

٩ - وأحاط تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة علما بأن الإشراف الدولي على الاستفتاء في إريتريا قد أيدته اتفاقات أديس أبابا لعام ١٩٩١. ولما كان الأمين العام يرى أن عملية الاستفتاء خطوة هامة نحو إقامة الديمقراطية، وتعزيز الاستقرار الاقليمي، فقد أوصى بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا.

جيم - إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا

١٠ - وبناء على هذه التوصيات المقدمة من الأمين العام، أعلنت الجمعية العامة في القرار ١١٤/٤٧ قرارها بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا تكون اختصاصاتها كما يلي:

"(أ) التحقق من نزاهة سلطات الاستفتاء وأجهزته، بما فيها لجنة الاستفتاء، في جميع جوانب ومراحل عملية الاستفتاء؛

"(ب) التحقق من وجود حرية كاملة للتنظيم والتنقل والتجمع والتعبير دون عائق أو ترويع؛

"(ج) التحقق من وجود مساواة في الوصول الى وسائط الإعلام وعدالة في توزيع أوقات البرامج المذاعة ومدتها؛

"(د) التحقق من أن سجلات الاستفتاء موضوعة بالشكل الواجب وأن المؤهلين للتصويت يحصلون على بطاقات الهوية والتسجيل وعلى حقهم في التصويت؛

"(هـ) إبلاغ سلطات الاستفتاء بالشكاوى والتجاوزات والتدخلات المبلغ عنها أو المشهودة وكذلك، عند الضرورة، مطالبة سلطات الاستفتاء بالتصرف لحل هذه الشكاوى أو التجاوزات أو التدخلات وتصحيحها؛

"(و) مراقبة جميع الأنشطة المتصلة بتسجيل الناخبين وتنظيم مراكز الاقتراع وحملة الاستفتاء والاقتراع ذاته وعد الأصوات وحساب النتائج وإعلانها". (A/47/544، الفقرة ٧)

١ - هيكل وتشكيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا

١١ - في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، قام الأمين العام بصاحبه وكيل الأمين العام جيمس أ. س. جوناه، بزيارة لاريتريا لاجراء تقييم مباشر لعملية الاستفتاء. وعند عودته، عين السيد سمير صنبر ممثلا خاصا له ورئيسا للبعثة ومقرها في أسمرة. وأقامت البعثة مقرا لها ومكتبا إقليميا في أسمرة، ومكتبين إقليميين آخرين في كيرين ومنديفيرا.

١٢ - ولدى تشكيل البعثة، روعيت عدة اعتبارات، كان السلم سائدا في إريتريا، وكانت السلطات الاريترية المعنية قد اتخذت قرار إجراء الاستفتاء. وكانت لجنة الاستفتاء الاريترية تقوم بالفعل بتنظيم جهود الاستفتاء. ولم يكن هناك ما يدل على توترات سياسية أو مواقف متعارضة فيما يتعلق بالاستفتاء. وفي الواقع، كانت حالة السلم والأمن المدنيتين في إريتريا غير عادية بالنسبة لمجتمع يخرج من نزاع مطول. على سبيل المثال، لم يكن في أسمرة التي يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة سوى ١٢٣ شرطيا. وبناء على ذلك، قرر الأمين العام أن عددا صغيرا نسبيا من الموظفين الدوليين المدنيين، يساعدهم موظفون محليون، يكفي للاضطلاع بولاية البعثة.

١٣ - وكان الفريق الأساسي للبعثة مؤلفا من ٢١ موظفا دوليا، يرأسهم الممثل الخاص للأمين العام، ويمثلون ست عشرة جنسية مختلفة. وكان على الممثل الخاص، بوصفه رئيسا للبعثة أن يقدم التوجيه السياسي العام لبعثة المراقبة والتحقق. وكان مقر أسمرة مكونا من فريق صغير يشمل رئيس مراقبي الانتخابات، والمساعد الخاص للممثل الخاص، وموظف للشؤون السياسية، ووحدة إدارية مكونة من ٤ موظفين. وكان يرأس كل من

المكاتب الاقليمية التابعة للبعثة في أسمرة وكيرين ومنديفيرا منسق إقليمي يساعده ثلاثة أو أربعة من موظفي الانتخابات نُظموا في فريقين متنقلين يتألف كل منهما من شخصين.

١٤ - وأثناء الفترة من ١٢ الى ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، انضم ٨٦ مراقبا الى أعضاء الفريق الأساسي للبعثة البالغ عددهم ٢١ من أجل المرحلة الأخيرة من عملية الاستفتاء. ومن بين العدد الاضافي البالغ ٨٦ مراقبا، كان ٥٧ مراقبا معارين من دول أعضاء، و ٨ مراقبين من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وموظفي المشاريع، و ٣ مراقبين من الأمانة العامة للأمم المتحدة، و ٥ مراقبين من اللجنة الاقتصادية لافريقيا، و ٣ مراقبين من المنظمات غير الحكومية الدولية، و ١٠ مراقبين من الموظفين الدوليين المحليين المؤهلين. وكان للبعثة في قوتها القصوى مراقبون من البلدان الـ ٣٥ التالية: الاتحاد الروسي والأرجنتين والأردن وأفغانستان والمانيا وأوغندا وايرلندا وايسلندا وايطاليا والبرتغال وبيرو وتركيا وتوغو وزائير وزامبيا وسري لانكا والسويد وسويسرا والصومال وفرنسا وفنزويلا وفنلندا وفييت نام وكندا وكوت ديفوار ولبنان ومدغشقر والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتم وزعهم في ١٦ فريقا في منطقة أسمرة، و ١٥ فريقا في منطقة كيرين، و ١٤ فريقا في منطقة منديفيرا. واشتمل كل فريق على اثنين من المراقبين، وسائق واحد ومترجم واحد.

١٥ - وعقدت البعثة ندوات تدريبية لتزويد المراقبين بالمعلومات بشأن مدونة قواعد السلوك، وأسلوب عمل البعثة، ولتزويدهم بتوجيهات محددة لمراقبة عملية التصويت وعد أصوات الناخبين. وقد تلقى الفريق الأساسي المكون من ٢١ مراقبا تابعين للبعثة تدريبا مكثفا ومتعمقا في بداية البعثة قبل وزع كل منهم على منطقته.

٢ - المبادئ التوجيهية للبعثة

١٦ - أعطيت البعثة مبادئ توجيهية واضحة للاضطلاع بولايتها. وكما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ (A/47/544)، كان ينتظر من البعثة "أن تجمع المعلومات المبينة على الوقائع عن سير الاستفتاء، وبالذات عن قرار الناخبين؛ وأن تقر بأن الحكم النهائي على عملية الاستفتاء سيصدر عن الناخبين أنفسهم وأن دورها سيتمثل في الاحاطة علما بقرار الناخبين عندما يحددون مستقبلهم في الاستفتاء، وأن تسلم بالطابع الاستقلالي للجنة الاستفتاء وإقامة علاقة معها على هذا الأساس؛ وأن تتقدم، بصفتها مراقبا، بإسهامات بناءة لكفالة نجاح الاستفتاء في كل مرحلة من مراحل العملية". (الفقرة ٨)

١٧ - وكانت هناك ثلاث مراحل رئيسية متوخاة في عملية الاستفتاء: تسجيل الناخبين؛ وحملة الاستفتاء؛ والاقتراع ذاته. ومنحت الأولوية الرئيسية في جميع الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة لدعم ورصد وتقييم نزاهة الاستفتاء في جميع مراحله.

ثانيا - عملية الاستفتاء في إريتريا

١٨ - بدأت عملية الاستفتاء في إريتريا قبل إنشاء البعثة بوقت طويل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ومن ثم، أصدرت حكومة إريتريا المؤقتة، في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢، إعلانا بالاستفتاء أرسى القواعد والأنظمة التي تحكم عملية الاستفتاء. وأنشأ الاعلان أيضا لجنة للاستفتاء ومحكمة الاستفتاء، بالاضافة الى وضعه لشروط الاستفتاء.

ألف - لجنة الاستفتاء

١٩ - كانت لجنة الاستفتاء مؤلفة من مفوض للاستفتاء وأربعة من نواب للمفوض عينهم الأمين العام للحكومة المؤقتة الاريترية. ويقوم بتنفيذ أعمال اللجنة: أمانة؛ ومجلس لبطاقات الهوية، وتسجيل الناخبين، ومجلس للدعاية والاعلام؛ ومجلس للانتخاب. وكان يرأس كل منها نائب مفوض. وعلى الصعيد الاقليمي، نظمت أنشطة اللجنة في ١٠ مكاتب في المقاطعات و ١٤٠ مكتبا في المناطق.

٢٠ - وكانت الوظائف الرئيسية للجنة الاستفتاء وفقا لإعلان الاستفتاء كما يلي:

(أ) ضمان استفتاء حر وعادل؛

(ب) تحديد وتسجيل الناخبين المؤهلين؛

(ج) وضع اجراءات الاستفتاء نفسه؛

(د) الدعاية للاستفتاء وإعلام الناخبين.

٢١ - ومن أجل تهيئة البيئة السليمة للاعداد للانتخابات وإجرائها عُهد الى لجنة الانتخابات بعمل الترتيبات لما يلي:

(أ) ضمان حرية التعبير والتجمع والتنقل والصحافة لأغراض الاستفتاء؛

(ب) وكفالة أمن الناخبين؛

(ج) والدعاية للاستفتاء وتشجيع التبادل الحر للآراء؛

(د) وتسهيل عودة وتصويت جميع الناخبين المؤهلين؛

(هـ) والمعالجة الفورية والملائمة والمنصفة لجميع الشكاوى المتعلقة بالقواعد والتوجيهات الخاصة بالاستفتاء وسيره؛

(و) وضمان سيادة القانون والنظام أثناء حملة الاستفتاء والتصويت.

باء - محكمة الاستفتاء

٢٢ - أنشئت محكمة الاستفتاء بموجب إعلان الاستفتاء وتتألف من قاضي رئيس وقاضيين آخرين. ويسمح إجراء الطعن لشخص مُنع من الاشتراك في الاستفتاء بأن يقدم التماسا لمجلس الانتخابات في موعد أقصاه أربعة أسابيع قبل أول أيام التصويت. واذا رفض المجلس الطعن، يمكن لمقدمه أن يستأنف لدى محكمة الاستفتاء في موعد أقصاه اسبوعين قبل أول أيام التصويت. وينص الاعلان على أن القرارات التي تصدرها المحكمة "... تكون نهائية ولا تقبل الطعن من أي سلطة أخرى". ويمثل التحقق الدولي من إجراء الطعن المذكور عنصرا هاما من مسؤوليات البعثة.

جيم - الاختصاصات

٢٣ - بموجب المادة ٣ من إعلان الاستفتاء الاريتري، طرح الاستفتاء سؤالا وحيدا على الناخبين: "هل توافق على أن تصبح إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة؟". وكان على الناخبين الرد بالايجاب أو النفي.

دال - مراحل الاستفتاء

٢٤ - تم تقسيم السير الفعلي للاستفتاء على ثلاث مراحل. كانت المرحلة الأولى هي تسجيل الناخبين وبدأت في منتصف تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ واستكملت في ١ آذار/مارس ١٩٩٣. وشكلت حملة الاستفتاء المرحلة الثانية وبدأت في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ وانتهت قبل يومين من أول أيام التصويت. وكانت المرحلة النهائية والثالثة هي التصويت ذاته واستمرت ثلاثة أيام، ابتداء من ٢٣ نيسان/ابريل وانتهاء في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وأعلنت النتائج الرسمية في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

٢٥ - وطوال جميع المراحل الثلاث، واجهت لجنة الاستفتاء مهمتين رئيسيتين: أن يصبح كل مواطن ناخبا مطلعا وواعيا لمسؤوليته؛ وأن تتأكد من أن كل ناخب يفهم تقنيات التصويت فهما تاما لضمان الاختيار الحر حقيقة ومنع التزوير.

٢٦ - وفي الواقع، لم تكن المهمة الأولى مهمة سهلة. ذلك أن انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان الناطقين بلغات متعددة أدى الى صعوبات كبيرة في الاتصال والادارة. فعلى سبيل المثال، لم تجد لجنة الاستفتاء سوى عددا ضئيلا جدا من المتحدثين باللغة العفرية تضمهم إليها كموظفين.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، كان الاريتريون مبعدين عن عملية اتخاذ القرار بشأن المسائل الرئيسية ومحرومين من الاشتراك المباشر "كناخبين واعين" في الانتخابات. وشكل هذا النقص في الممارسة الانتخابية تحديا إضافيا أمام إيجاد ناخبين على قدر من الاطلاع والدراية.

٢٨ - ومن الناحية التنظيمية، أدت الآثار الناجمة عن ثلاثة عقود من الصراع الى زيادة تعقيد عملية إنشاء مؤسسات الاضطلاع بالانتخابات وإطلاع الناخبين على اجراءات التصويت. وكان عدم وجود احصاءات رسمية موثوقة للسكان وسجل مدني، ومن ثم عدم وجود سجل للناخبين، وندرة الأشخاص المؤهلين لاجراء انتخابات، من بين العقبات المواجهة في إنجاز هذه المهمة.

١ - التسجيل

٢٩ - جعل إعلان الاستفتاء الاريتري لجنة الاستفتاء مسؤولة عن "التحقق من هوية أحقية أفراد الشعب في إريتريا، المقيمين فيها أو خارجها، ممن يرغبون في المشاركة في الاستفتاء". ووفقا لما ورد في الاعلان، يحق لأي شخص يتمتع بالجنسية الاريترية، ويبلغ من العمر ١٨ عاما أو أكثر وبلغ ذلك العمر في أي وقت خلال فترة التسجيل، أن يدلي بصوته. وحدد إعلان الجنسية الذي أصدرته الحكومة المؤقتة في إريتريا في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ الشروط العامة التي تؤهل الشخص لأن يكون مواطنا إريتريا. وللتحقق من هوية وأحقية المواطنين، اعتمدت لجنة الاستفتاء على التحقيقات التي أجرتها وزارة الداخلية وعلى القرارات التي اتخذتها. ومن ثم فقد سجلت اللجنة كناخب أي شخص مؤهلا وفقا لاعلان الاستفتاء ويحمل بطاقة هوية مواطنة صادرة عن تلك الإدارة.

٣٠ - وتم تمديد فترة التسجيل من ٢٢ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ١٩٩٣ ليتسنى تجهيز وثائق متأخرة تخص ٠٠٠ ٢ من المواطنين الاريتريين الراغبين في تسجيل أنفسهم كناخبين. وبصفة عامة، تم تسجيل ما مجموعه ١,١ مليون من الاريتريين للادلاء بأصواتهم من بينهم: ٠٧٤ ٨٦١ شخصا في إريتريا، و ١٣٦ ١٥٤ شخصا في السودان و ٠٢٢ ٦٦ شخصا في اثيوبيا، و ٧٦٥ ٤٣ شخصا في المملكة العربية السعودية، و ٠٠٠ ٧٦ شخص في البلدان الأخرى مجتمعة. وشملت تلك البلدان المانيا والامارات العربية المتحدة وجيبوتي وقطر والكويت والولايات المتحدة الامريكية والهند.

٣١ - ومن بين سكان إريتريا الذين يقدر عددهم بما يتراوح بين ٣ ملايين و ٣,٥ مليون نسمة، كانت نسبة ٥٠ في المائة منهم في سن يقل عن الحد الأدنى لسن التصويت وهو ١٨ عاما. وبالتالي فإن عدد الاريتريين المؤهلين كان يتراوح بين ١,٥ مليون و ١,٧٥ مليون شخص وبلغ عدد المسجلين منهم للتصويت فيما بعد ١,١ مليون من الناخبين. وبالاضافة إلى ذلك، ربما يكون البعد النسبي لبعض المناطق، إضافة إلى القيود التقليدية على بعض الأنشطة العامة بالنسبة للمرأة في بعض الأماكن، قد أدى إلى خفض عدد الأشخاص المشتركين في الاستفتاء.

٣٢ - ووجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا ومراقبون دوليون آخرون ساعد على معالجة بعض المشاكل المتعلقة بالممارسات الثقافية. فعلى سبيل المثال، لدى وصول بعض التقارير التي مفادها أن بعض النساء في مقاطعة غاش وسيتيت قد منعنهن أقرباؤهن الذكور من تسجيل أنفسهن، أثار الفريق التابع للبعثة الموضوع في زيارة له إلى المنطقة. وقد أبلغ الفريق التابع للبعثة فيما بعد أنه سيسمح للنساء هناك بتسجيل أنفسهن منذ ذلك الوقت فصاعدا.

٣٣ - وكجزء من حملة التحقق والتسجيل، استفسرت البعثة من لجنة الاستفتاء عن مركز بعض المشتركين في الاستفتاء من السجناء الذين ينتظرون المحاكمة لتعاونهم مع السلطات الاثيوبية أثناء الحرب. وبحثت لجنة الاستفتاء على الفور ذلك الموضوع مع وزارة الداخلية. وقد فهم فيما بعد أن السجناء الذين لم تتم محاكمتهم أو إدانتهم بعد سيزودون ، جميعهم، ببطاقات تسجيل ويسمح لهم بممارسة حقهم في التصويت في الاستفتاء. وبعد ذلك بقليل، دعي المنسقون الاقليميون التابعون للبعثة لزيارة السجون من أجل مقابلة السجناء الذين يندرجون في تلك الفئة وينتظرون المحاكمة والتأكد من أنهم قد سجلوا للإدلاء بأصواتهم. وتأكد بعد عدد من هذه الزيارات التي قام بها ممثلون عن ثلاثة مكاتب اقليمية أنه قد سمح فعلا للسجناء المندرجين في تلك الفئة بالتسجيل، وانه سيمكنهم الادلاء بأصواتهم في السجن. وأبلغ مراقبو البعثة بأنه قد تم تسجيل ٤٦٢ سجينا في سجني سنبل وهزهز، في مدينة أسمرة. وكان هذا بمثابة تأكيد مهم وموفق من جانب البعثة لمبدأ انتخابي جوهري.

٣٤ - وتم تسجيل أفراد جيش التحرير الشعبي الاريتري مباشرة في ثكناتهم، سواء في المقاطعات الرئيسية مثل أسمرة ومنديفيرا وبارنتو وأنابيت، أو في العديد من القرى الصغيرة القريبة من الحدود، مثل سيرداكا وفورتو وتيسيني وغيرمايكا. وقررت لجنة الاستفتاء، بموافقة البعثة، أن تأذن لأفراد جيش التحرير الشعبي الاريتري بالادلاء بأصواتهم قبل أسبوع من أيام الاستفتاء الرسمية، نظرا لأنه كان يتعين وزع معظمهم للنهوض بواجبات خلال تلك الأيام. واتفق أيضا على تواجد مراقبين أثناء عملية التصويت الاستثنائية هذه، وأن تظل صناديق الاقتراع مختومة حتى السابعة مساء من يوم ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وهو اليوم العادي الأخير للاستفتاء. وكان مراقبو البعثة حاضرين أثناء عملية التصويت في الثكنات في أسمره ومنديفيرا وكيرين.

٣٥ - ووضعت لجنة الاستفتاء أيضا ترتيبات خاصة لتسجيل المناضلين من أجل الحرية، ممن لا ينتمون لجيش التحرير الشعبي الاريتري والذين كانوا في مراكز واجباتهم. وبلغ عدد أولئك الأشخاص ٢٩٥ ٧٩ شخصا من بين الناخبين المسجلين في إريتريا البالغ عددهم ٠٧٤ ٨٦١ شخصا.

٣٦ - واستنادا إلى ملاحظات البعثة، جرت حملة التسجيل بسلاسة، مع أن عملية التحقق من الجنسية كانت متزامنة مع تسجيل الناخبين المؤهلين. وممثلو اللجنة الذين قابلهم مراقبو البعثة تصرفوا بالحيدة الواجبة لدى قيامهم بعملية التسجيل.

٢ - حملة الاستفتاء

٣٧ - بدأت حملة الاستفتاء رسميا في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ وانتهت في ٢١ نيسان/ابريل أي قبل يومين من أول أيام الاقتراع، وقد حث جميع الأطراف المهتمة بأن تنظم نفسها، وتكون حركات، وتتجمع، وتعقد الاجتماعات، وتعبر عن آرائها تأييدا لاستقلال إريتريا أو ضده، بحرية ودون عائق أو ترويع. وتحقيقا لهذه الغاية ، سجلت ثلاث جماعات لدى لجنة الاستفتاء للقيام بحملة لتأييد الاستقلال وهي: الاتحاد الوطني للمرأة الاريترية، الاتحاد الوطني للشباب الاريتري، والاتحاد الوطني للعمال الاريتريين. ولم يتم تسجيل أي منظمة للقيام بحملة للتصويت "ضد" الاستقلال.

٣٨ - وخلال العدة أسابيع الأخيرة التي سبقت أيام الاقتراع، عقدت اجتماعات جماهيرية سياسية في صورة تجمعات واحتفالات وحفلات موسيقية ورقصات. قد ذكر، ولوحظ، أن أفراد جبهة التحرير الشعبية الاريترية قاموا بحملة في شتى أنحاء إريتريا، وكثيرا ما كانوا يسافرون في جماعات صغيرة في سائر أنحاء الريف.

٣٩ - ولجنة الاستفتاء، كرست من جانبها، جهودها في ذلك الوقت للقيام بحملة تثقيفية في مجال التربية الوطنية. وهكذا فقد كان الغرض الرئيسي لمجلس الدعاية والاعلام التابع للجنة الاستفتاء خلال تلك الفترة هو شرح اجراءات وأساليب التصويت لأكبر عدد ممكن من الناخبين. وقد بذلت جهود كبيرة من أجل انتاج مواد تثقيفية عامة من بينها: ٠٠٠ ٨٠٠ ملصق بأربع لغات رئيسية؛ ودليل للناخبين طبع منه ٠٠٠ ١٠ نسخة باللغتين العربية والتيغرانية؛ وأشرطة فيديو للتليفزيون بتسع لغات. وقامت أيضا وسائط الاعلام والمدارس ورابطات الشباب والمرأة وفرقة مسرحية جوالة بنشر المعلومات. وسافرت أفرقة متنقلة تتألف من شخصين أو ثلاثة إلى المناطق النائية في البلد حيث لا يتسنى وصول وسائط الاعلام إليها.

٤٠ - وعلى الرغم من أن وسائط الاعلام كانت تتكون من صحيفة واحدة تطبع مرتين اسبوعيا، ومحطة تليفزيونية واحدة ومحطة إذاعة واحدة فإن تغطية عملية الاستفتاء كانت شاملة. وقد أدى وصول البرامج على نطاق جماهيري أوسع من محطة الاذاعة الوطنية التي تذيع باللغتين العربية والتيغرانية، الى جعلها أنجع وسيلة للإعلام. وشمل البرنامج التثقيفي الشامل للاستفتاء جزءا يتكون من أسئلة وأجوبة ويذاع كل يوم باللغتين العربية والتيغرانية لمدة ١٠ دقائق لكل لغة من اللغتين. وأذيعت أيضا في كوناما وتيغري برامج مدة كل منها ١٠ دقائق لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع. والتليفزيون في إريتريا يبث البرامج ثلاث مرات أسبوعيا لمدة ثلاث ساعات في كل مرة، وخصص للجنة الاستفتاء ١٠ دقائق في كل مرة من مرات البث.

٤١ - وفيما يتعلق بحرية الوصول لوسائط الاعلام عدالة توزيع الموارد فيما بين الأطراف التي تقوم بالحملة، لم تتلق البعثة أي تقارير تفيد بوجود شكاوى، كما لم تلاحظ أي انتهاكات صارخة، ونظرا لعدم وجود أحزاب للمعارضة، فإن ملاءمة عدالة توزيع أوقات البرامج مراعاة لنزاهة العملية كانت محدودة نوعا.

٤٢ - وأجريت عمليات محاكاة للتصويت في شتى أنحاء إريتريا. وتفاوتت تلك العمليات من حيث درجة تعقيدها تبعا لمستوى فهم أفراد الشعب. ففي المناطق الريفية النائية، اقتصر البرنامج عادة على المعلومات الضرورية الأساسية مثل معنى بطاقات الاقتراع "الحمراء" و "الزرقاء"، وممارسة التصويت، وفي الوقت ذاته، تم في مناطق أخرى توعية الناخبين بمسائل مثل بطاقات اقتراع المتغيبين وبطاقات الاقتراع قيد التحقق. وقد شوهد قادة المجتمع المحليين وكبار السن في القرى والمتطوعين الشباب وغيرهم من الفئات المدنية وهم يشتركون في حملات التثقيف في مجال التربية الوطنية.

٣ - اجراءات التصويت

٤٣ - تم طبع وترقيم وتخريم وحزم ما مجموعه ٠٠٠ ٥٦٠ ١ ورقة اقتراع لغرض الاستخدام الرسمي. وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة لمراقبة عملية الاستفتاء في إريتريا بزيارات متكررة للمطبعة للتحقق من إعداد أوراق التصويت على نحو سليم قانونيا وصحيح إجرائيا.

٤٤ - وقد طبعت أوراق الاقتراع على ورق بني غير شفاف لتعزيز سرية التصويت، واشتملت على ثلاثة أجزاء يمكن فصلها بعضها عن بعض. وكان لون الجزئين الأولين هو اللون الأحمر في حين كان لون الجزء الأخير هو الأزرق. ووضع رقم للجزء الأول لكي يحتفظ به الموظف الثاني كإجراء رقابي ضد تكرار التصويت. أما الجزء الأحمر الثاني فهو للتصويت السلبي والجزء الأزرق الثالث للتصويت الايجابي. ويقوم المصوتون في مقصورة التصويت المغلقة بتحديد اختيارهم وفصل الجزئين بعضهما عن بعض. ويوضع الجزء من ورقة الاقتراع المطابق لاختيار المصوت في صندوق الاقتراع. أما الجزء المتبقي فيودع في صندوق "نفايات" مصنوع من الكرتون وموجود في المقصورة. وتفرغ محتويات ذلك الصندوق في نهاية كل يوم من أيام الاقتراع الثلاثة وتحرق هي وبطاقات تسجيل المصوتين.

٤٥ - وتلقى خمسة وأربعون شخصا توجيها كمدربين لموظفي الاقتراع في أسمره. وباستخدام طريقة التدريب المضاعف فإنهم قاموا، بدورهم، بتدريب ٠٠٠ ٦ موظف من موظفي مراكز الاقتراع في المحافظات.

٤٦ - تولى اثنان من موظفي الاقتراع مسؤولية كل جدول من جداول الاقتراع. وكان الموظف الأول يقوم بالتحقق من أن الشخص الذي سيدلي بصوته لديه بطاقة تسجيل للتصويت برتقالية اللون وأن اسمه مقيد في سجل الاقتراع. وكان الموظفان ينفذان اجراءات للمراجعة وللتأكد من عدم تكرار التصويت. وفي النهاية كان الموظف الثاني يستلم بطاقة تسجيل المصوت ويسلم المصوت ورقة اقتراع.

٤٧ - وتم بناء مراكز الاقتراع، وهي أكواخ من الحصير تسمى "أجنيتات"، من المواد المحلية واكتمل بناؤها في معظم المحافظات في بداية نيسان/ابريل. وفي المدن تم تحديد مراكز الاقتراع في المكاتب الادارية والمدارس والمباني الملائمة الأخرى. وأجريت التغييرات الهيكلية الضرورية لمراكز الاقتراع. وتأخر بناء مراكز

الاقتراع في أقاليم بركه والقاش وسيتيت والساحل بعض الوقت. أما في المناطق الساحلية في اقليم سمهار فقد أدى إعصار حدث في منتصف نيسان/ابريل الى تدمير ما يتراوح بين ٦٠ في المائة و ٧٠ في المائة تقريبا من مراكز الاقتراع. إلا أنه جرى بناء "أجنيتات" جديدة أو وضع ترتيبات بديلة قبل بداية الاقتراع.

ثالثا - الاستفتاء

٤٨ - في أوائل نيسان/ابريل نقلت جميع مواد الاقتراع الضرورية من أسمره الى الجهات المعنية في إريتريا وفي الخارج. وكان ينبغي التغلب على النقص في وسائل النقل والاتصالات لتوصيل تلك المواد في الوقت المحدد.

٤٩ - ومن أجل التصويت الفعلي، شُيد ما مجموعه ١ ٠١٢ مركزا للاقتراع ووزعت تلك المراكز حسب الاقليم:

أشيل غوزاي	١٥٧ مركزا
أسمره	١٤٦
بركـــه	٨٧
دنكليه	٤٧
القاش وسيتيت	٩١
حماسين	١٠٤
الساحل	٥٩
سيمهار	٤٤
سينهيت	١٢٠
سيراي	١٥٧

٥٠ - وفي ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ أعلن الممثل الخاص الأمين العام ومفوض الاستفتاء، رسميا، بدء الاستفتاء. وأجري الاستفتاء أيام ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وظلت مراكز الاقتراع مفتوحة من الساعة ٧ صباحا الى الساعة ٧ مساء.

٥١ - وعلى مدى أيام الاستفتاء الثلاثة قامت أفرقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا بتغطية جميع مراكز الاقتراع البالغ عددها ١ ٠١٢ مركزا. وكان عدد المراكز التي تمت زيارتها في منطقة أسمره ٣٥١ مركزا (بنسبة ٩٦ في المائة) وفي منطقة كيرين ٢٧٨ مركزا (بنسبة ٨٨ في المائة) وفي منطقة منديفيرا ٢٥٧ مركزا (بنسبة ٨٤ في المائة). وتمت زيارة بعض مراكز الاقتراع أكثر من مرة ولا سيما في المناطق الحضرية.

٥٢ - في ٢٧ نيسان/ابريل أعلنت لجنة الاستفتاء النتائج الاقليمية الرسمية للاستفتاء. وكان العدد الاجمالي للمصوتين المسجلين ١ ١٧٤ ٦٥٤ شخصا. وقد اشترك من ذلك العدد ١ ١٥٤ ٠٠١ شخصا في التصويت في الاستفتاء بما يمثل نسبة اشتراك قدرها ٩٨,٢٤ في المائة.

٥٣ - ومن مجموع من أدلوا بأصواتهم كان تصويت ١ ٠٩٨ ٠١٥ شخصا "نعم" وتصويت ١ ٨٢٥ شخصا "لا" وبلغ عدد الأصوات غير الصحيحة ٣٢٣ صوتا، وبلغ عدد الأصوات المدلى بها قيد التحقق ٥٣ ٨٨٣ صوتا وأوضح ذلك أن ٩٩,٨٠٥ في المائة من الذين اشتركوا في التصويت قد صوتوا لصالح الاستقلال وأن ٠,١٧ في المائة فقط قد صوتوا ضد الاستقلال.

٥٤ - وأشارت تقارير مراقبي بعثة الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا الى أن الاستفتاء كان منظما بدرجة جيدة عموما وأجري بطريقة منظمة وسلسة. وكان موظفو لجنة الاستفتاء حاضرين دون استثناء ولم تفقد أية مواد أساسية خاصة بالاقتراع في مراكز الاقتراع. كذلك فإنه لم يبلغ عن أية حالات تخويف. واحترمت بشكل عام سرية الاقتراع على الرغم من أن انعدام الخبرة بممارسة الاقتراع قد تسبب في بعض الصعوبات الاجرائية البسيطة.

٥٥ - وذكر أيضا أنه جرى في بعض مراكز الاقتراع عد الأصوات في مساء يوم ٢٤ نيسان/ابريل قبل نهاية فترة الاستفتاء. واقترحت بعثة مراقبي عملية الاستفتاء في إريتريا اتخاذ اجراءات تصحيحية ملائمة واتخذت لجنة الاستفتاء تلك الاجراءات. غير أن تلك الحوادث لم تؤثر في النتيجة النهائية للتصويت.

٥٦ - وبناء على المعلومات والملاحظات التي قدمتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أعلن الممثل الخاص للأمين العام رسميا "أن عملية الاستفتاء في إريتريا تعتبر بشكل عام نزيهة وحرة في كل المراحل وأنها قد أجريت بشكل مرض".

رابعا - أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا

ألف - الأنشطة الاقليمية

٥٧ - قامت الأفرقة الانتخابية الموفدة من المكاتب الاقليمية الثلاثة التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا والموجودة في أسمره وكيرين ومنديفيرا بزيارات لمواقع مراكز الاقتراع الموجودة ضمن المناطق المسؤولة عنها. وكان الهدف من تلك الزيارات هو:

(أ) إقامة، وإدامة، علاقات عمل فعالة مع السلطات المحلية ومع السكان المحليين؛

(ب) مراقبة المرحلة الأخيرة من حملة التسجيل، والتحقق منها، وتوزيع بطاقات هوية المواطنين وبطاقات تسجيل المصوتين؛

(ج) التحقق من المعلومات التي قدمتها لجنة الاستفتاء بشأن أسماء وأماكن مراكز الاقتراع وعدد المصوتين المسجلين؛

(د) مراقبة عمليات تثقيف الناخبين والحملات السياسية والتحقق منها؛

(هـ) تقييم حالة الطرق والاحتياجات السوقية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا أثناء المرحلة الأخيرة من الاستفتاء؛

(و) إعداد الخطط وخرائط الطرق وخطوط السير لوزع مراقبي بعثة الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا في أيام الاقتراع.

٥٨ - وكانت اقاليم أسمره ودنكليه وحماسين وسيمهار تمثل المنطقة الواقعة تحت مسؤولية المكتب الاقليمي في أسمره. وكان يوجد في المكتب دائما أربعة موظفين من بينهم المنسق الاقليمي. ومن مجموع ٣٦٥ مركزا من مراكز اقتراع في المنطقة، قامت الأفرقة الانتخابية للبعثة بزيارة ٣٣٥ مركزا بما يمثل معدل تغطية نسبته ٩٢ في المائة.

٥٩ - وكان مكتب كيرين الاقليمي مسؤولا عن الاقاليم الغربية لبركه والقاش وسيتيت وسينهيت بالاضافة الى اقليم الساحل. وتم تزويد المكتب بأربعة موظفين من بينهم المنسق الاقليمي. وأوكل الى كل عضو من أعضاء الفريق المسؤولية عن أحد الأقاليم بحيث يضع العضو خطة لوزع المراقبين في أيام الاستفتاء. ومن جملة ٣٣٩ مركزا للاقتراع في المنطقة، قامت الأفرقة في كيرين بزيارة ٢١٦ مركزا بما يمثل معدل تغطية نسبته ٦٤ في المائة.

٦٠ - وكان المكتب الاقليمي في منديفيرا مسؤولا عن اقليمي اشيل غوزاي وسيراي. وكان المكتب مزودا أساسا بثلاثة موظفين للانتخابات. وفي نهاية آذار/مارس انضم الى الفريق موظف اضافي. ومن جملة ٢١٠ مركزا من مراكز الاقتراع في المنطقة قامت الأفرقة الانتخابية للبعثة بزيارة ١١٣ مركزا بما يمثل معدل تغطية نسبته ٥٤ في المائة أو ٨٠ في المائة من مراكز الاقتراع التي أمكن الوصول اليها.

٦١ - وقام مراقبو بعثة الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا بتمشيط الأقاليم، وزاروا مراكز الاقتراع، وأجروا تقييما لحالة الطرق، وأعدوا توجيهات مفصلة، ووضعوا الخطط لخطوط سير المراقبين في المرحلة النهائية. وتحددت بشكل خاص المناطق الخطرة، بسبب وعورة السطح أو لوجود ألغام برية، وتم الابلاغ عنها بشكل ملائم. وفي كثير من أجزاء إريتريا كانت أحوال الطرق رديئة حتى باستخدام

السيارات التي تعمل بدفع العجلات الأربع. ونتيجة لعدم توفر خرائط مستكملة حديثة اعتمد المراقبون أساسا على المساعدة المحلية وعلى خرائط رسموها بأنفسهم.

٦٢ - وأجرى مراقبو بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا حوارا مستمرا مع أعضاء السلطات المحلية، وشمل ذلك حكام الأقاليم العشرة ومديري الأقاليم الفرعية والموظفين الاداريين وشيوخ القرى. واجتمع المراقبون بشكل منتظم مع الممثلين المحليين للجنة الاستفتاء لمناقشة مختلف جوانب الاعداد للاستفتاء. وقد عقدت تلك الاجتماعات في جو غير رسمي وتعاوني مما أتاح للأطراف مناقشة القضايا التي لها أهمية بالنسبة للاستفتاء وللبعثة بحرية. وكان لتلك الاتصالات المحلية أثر فعال في توضيح الغرض من بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا بالاضافة الى معرفة التطورات الميدانية فيما يتعلق بالإعداد للاستفتاء.

٦٣ - وقام مراقبو البعثة أيضا باتصالات مستفيضة مع السكان المحليين، مما زاد من تفهم هؤلاء السكان للاستفتاء والبعثة. وقد جرى أكثر المقابلات مع شيوخ القرى، الذين كانوا في العادة يتقدمون بوصفهم ممثلي القرى للتكلم مع المراقبين. وكان كثير منهم على علم بأن الأمم المتحدة قد دعيت للتحقق من الاستفتاء، وأعربوا عن ترحيبهم الصادق بالبعثة للدور الذي تضطلع به.

٦٤ - وقد سافر الممثل الخاص للأمين العام الى جميع مواقع المكاتب الاقليمية التابعة للبعثة، فضلا عن مدن أغوردات ومصوع، وعصب. وقوبل بترحيب اقترن بحماس كبير في كل مكان، ولا سيما في كيرين، حيث استبقله ما يربو على ٠٠٠ ١٠٠ شخص من تلك المدينة ومن القرى المجاورة. وفي هذه المناطق كانت زيارته تجسيدا لعودة الأمم المتحدة الى المنطقة في دور متجدد مفيد. وكان لهذا الأمر أهميته الخاصة لاكتساب أولئك الذين كان لديهم انطباع آخر عن الأمم المتحدة منذ الخمسينات والستينات عندما اصبحت إريتريا أولا جزءا من الاتحاد الاثيوبي، ثم مقاطعة فيه. والواقع أن مراقبي البعثة قوبلوا بترحيب شعبي جارف في شتى أنحاء إريتريا، كما لاحظوا انقلابا ايجابيا في نظرة الجمهور الى الأمم المتحدة.

٦٥ - وساهمت البعثة بنشاط في زيادة إحساس الناخبين المرتقبين بالقدرة على الاختيار بحرية ونزاهة، وتأكد هذا أثناء الزيارات العامة التي قام بها رئيس البعثة وغيره من الموظفين. وكان من المظاهر السائدة لمشاركة البعثة في الحملة التثقيفية تدريس مفهوم حق كل مواطن في التصويت ومفهوم الصوت الواحد لكل مواطن. وأبرزت مسألة سرية التصويت كمبدأ أساسي في النظام الديمقراطي. وتساءلت بعض فئات الناخبين عن ضرورة سرية التصويت، وقامت الأفرقة التابعة للبعثة كلما أمكن وحين الاقتضاء، بتوضيح مغزى ذلك المبدأ وضرورته.

باء - الأنشطة في الخارج

٦٦ - في رسالة رسمية موجهة الى البعثة، أكدت لجنة الاستفتاء مرة أخرى التزامها بتسهيل وضمان عودة الناخبين المؤهلين الى ديارهم. ومع ذلك، بقي كثير من الناخبين في الخارج وكانت ولاية البعثة تشمل مراقبة عملية التصويت بالنسبة لهم أيضا وبالتالي فقد أجرت البعثة عمليتين واسعتي النطاق في اثيوبيا والسودان. وقام مراقبون من وكالات الأمم المتحدة ومراكز الأمم المتحدة للاعلام والأوساط الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية، برصد عمليات الانتخاب في مراكز الاقتراع الأخرى في الخارج، من ذلك مثلا في العراق والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية. وأعدت ترتيبات في المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى، لاجراء عمليات الاقتراع بالتشاور مع الحكومات والممثلين المحليين التابعين للأمم المتحدة.

٦٧ - وجرت عملية تسجيل الناخبين بصورة سلسلة في أديس أبابا، وتمت في أوائل نيسان/ابريل. ووزعت بطاقات الهوية والتسجيل بعد حدوث بعض التأخير، لكن دون الابلاغ عن أية شكاوى أو عن وقوع حالات غش. ومن بين ٣٠٨ ٦٣ من الناخبين المسجلين للتصويت في اثيوبيا، كان هناك ٢٧٨ ٤٠ ناخبا مسجلا في أديس أباب. وطبق إجراء بطاقات الاقتراع المدلى بها قيد التحقق في مراكز الاقتراع في الخارج، وفي داخل إريتريا نفسها مما سمح للناخبين المسجلين في اثيوبيا بالتصويت في مركز اقتراع في إريتريا.

٦٨ - ونفذت أيضا حملة الاستفتاء في اثيوبيا بقدر قليل نسبيا من الدعاية. ففي أديس أبابا، أذاعت البرامج الإذاعية اجراءات التصويت وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة. وشوهدت ملصقات توضح الاستفتاء في بعض مناطق أديس أبابا. ولم تعقد أي منظمات اجتماعات جماهيرية سياسية علنية سواء لصالح الاستقلال أو ضده.

٦٩ - ونظمت البعثة ١٠ افرقة من أجل عملية التصويت في اثيوبيا، من أجل القيام بأعمال المراقبة في ٢٠٢ من مراكز الاقتراع. ونظرا لتوفر الرغبة في التعاون لدى جميع الأطراف المشتركة، قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتنسيق وزع ٢٠ مراقبا من اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. وقام بتنسيق العملية رئيس الشعبة الادارية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا. وخلال الاسبوع الأول من شهر نيسان/ابريل، نظمت حلقة دراسية تدريبية عقدها في أديس أبابا موظفو البعثة الأساسيون المقيمون في أسمرة.

٧٠ - وفي السودان كان مزمعا قيام ١٢ فريقا بأعمال المراقبة في ٣٣٥ من مراكز الاقتراع الموجودة في خمس مناطق منفصلة في السودان. وأوفد ٢٤ مراقبا من هذه الافرقة الى الميدان بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة التي قدمت الدعم السوقي، وقُدمت مساعدة كبيرة على وجه الخصوص من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن البعثات الدبلوماسية في الخرطوم. وقام مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام في الخرطوم بتنسيق النواحي التحضرية للعملية، كما عين موظف أساسي من البعثة

للإشراف على عملية المراقبة خلال أيام الاقتراع. وساعدت هذه الأنشطة التي نسقتها البعثة على إيجاد مناخ سلمي من أجل عقد الانتخابات بصورة آمنة وسلسة في كل من اثيوبيا والسودان.

٧١ - وفي البلدان الأخرى التي تقرر أن يجري فيها الاستفتاء، رتبت أيام الاقتراع في مواعيد مختلفة على النحو المشار اليه كما يلي:

استراليا	٢٤-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣
المانيا	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣
الإمارات العربية المتحدة	١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣
جيبوتي	١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣
بلدان الشمال الأوروبي	١٧- ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣
قطر	٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣
الكويت	٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣
المملكة العربية السعودية	٢٤ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣
نيوزيلندا	٢٤ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣
الهند	١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣
الولايات المتحدة	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣
اليمن	
صنعاء والكوكة	١٦ - ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣
تعز	١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣
الحُديدة	١٧ - ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣

جيم - التنسيق مع المراقبين المستقلين

٧٢ - بدعوة من لجنة الاستفتاء، وصل الى إريتريا مراقبون دوليون من شتى أنحاء العالم وذلك قبل إجراء الاستفتاء بأيام قليلة. وكان على هؤلاء المراقبين أن يعملوا مستقلين عن البعثة، وهم يمثلون حكومات، ومنظمات اقليمية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات أخرى. وكان من بينهم وفود من منظمة الوحدة الافريقية، وبلدان عدم الانحياز، والجماعة الأوروبية، وجامعة الدول العربية. وتجاوز مجموع عدد المراقبين الدوليين، بما في ذلك مراقبو البعثة، ٣٠٠ مراقب.

٧٣ - وتعاونت البعثة بصورة وثيقة مع المراقبين المستقلين، وخاصة مع منظمة الوحدة الافريقية، التي أوفدت بعثة تحضيرية الى أسمرة في مطلع نيسان/أبريل لتنسيق الأنشطة مع البعثة. وأذن الأمين العام بأن تقدم الأمم المتحدة الدعم الى ١٥ من مراقبي الاستفتاء التابعين لمنظمة الوحدة الافريقية في إريتريا، ولو أنه كان عليهم مع ذلك أن يظلوا مستقلين تماما عن البعثة من الناحية التشغيلية.

٧٤ - وشمل التعاون مع المراقبين المستقلين تنسيق خطط الوزع وتبادل المعلومات. كما جرت أيضا مناقشة لمعايير تقييم الاستفتاء، بغرض تجنب المعايير المتضاربة التي قد تنال من مصداقية المراقبة الدولية. واتُفق على ضرورة أن يتمثل أحد الأهداف المشتركة للمراقبين الدوليين في توفير الثقة للاريتريين بالنسبة لحرية الاستفتاء وعدالته ونزاهته.

دال - التنسيق مع المراقبين الوطنيين

٧٥ - قام الأهالي بانتخاب أو تعيين مراقبين وطنيين لمراقبة نزاهة عملية التصويت أثناء أيام الاقتراع. وكان هؤلاء المراقبين يقفون داخل وخارج مراكز الاقتراع. وقد شاع اختيار شيوخ القرى وغيرهم من قادة المجتمعات المحلية لذلك. وقامت لجنة الاستفتاء بتدريبهم وقدم لهم الدعم "فريق المواطنين لرصد الاستفتاء". وهو منظمة وطنية غير حكومية التزمت بكفالة حرية وعدالة ونزاهة الاستفتاء عن طريق شبكة من المراقبين الوطنيين. وقد دعيت البعثة للاشتراك في حلقات دراسية تدريبية للمراقبين الوطنيين.

٧٦ - وقد تمثل الغرض الرئيسي لفريق المراقبين الوطنيين في رصد عملية الانتخاب وإظهار أية مخالفات أو انحرافات ناشئة عن عدم معرفة الناخبين للاستفتاء. وقام المراقبون الوطنيون أيضا، كأفراد يتمتعون بمركز معترف به في قراهم، بالتحقق من شرعية كل من الناخبين عند الشك بهم وقاموا بالعمل كمستشارين يتسمون بالنزاهة. وبالاضافة الى ذلك فقد كانوا قبل الاستفتاء من أهم الموجهين في مجال التربية المدنية بالنسبة لعملية التصويت. ويقدر أنه قد اشترك أكثر من ألفين من المراقبين الوطنيين في الاستفتاء أثناء أيام الاقتراع. وتبادل مراقبو البعثة المعلومات مع المراقبين الوطنيين أثناء أيام الاستفتاء وتعاونوا معهم لكفالة سير الاقتراع بصورة سلسة.

هاء - التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة

٧٧ - أوليت أهمية كبيرة لإقامة وجود موحد مبكر للأمم المتحدة في إريتريا عن طريق تأمين الاتصال الوثيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة الموجودة في أسمرة. وأفاد الممثل الخاص للأمين العام بأن السلطات المحلية رحبت بهذا التنسيق، وأعربت عن أملها في أن يؤدي هذا بصفة خاصة الى قيام الأمم المتحدة بدور نشط في بناء السلم خلال فترة ما بعد النزاع في إريتريا فضلا عن مناطق أخرى في المنطقة.

خامسا - الترتيبات المالية

٧٨ - بلغت مساهمة إريتريا في ميزانية لجنة الاستفتاء ٠٠٠ ٤٨٠ من دولارات الولايات المتحدة تجمعت عن طريق خليط من الأموال التي أتاحتها الحكومة المؤقتة، ومن خلال احتفالات جمع التبرعات، والهبات العامة.

٧٩ - وتم توصيل الأموال المقدمة من أطراف متعددة عن طريق مشروع تقاسم التكاليف المسمى "تقديم الدعم للاستفتاء في إريتريا" والذي يستند الى رقم التخطيط الارشادي لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وبلغ مجموع المساهمات سواء النقدية أو العينية حوالي ٤,٣ من ملايين الدولارات. وبالاضافة إلى ذلك أتيح مبلغ ٦٩٨ ١٧١ دولارا عن طريق صندوق أنشأته منظمات غير حكومية من ايرلندا والمملكة المتحدة وهولندا.

٨٠ - وقُدمت المعدات والتدريب والمساعدة التقنية من كل من اسبانيا واستراليا والمانيا وايرلندا وايطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا وكوريا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا وكذلك من الجماعة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وقدمت النرويج بصفة خاصة مساهمة سخية تمثلت في ثلاث من الوحدات الطرفية الساتلية الأربع، التي شكلت معدات الاتصال الرئيسية للبعثة.

٨١ - وقدر أن البعثة ذاتها تتكلف ما مجموعه ٣ ملايين من الدولارات وعلى أن التكلفة الفعلية بلغت أقل من ٢ مليون دولار ويعود جزء من الفضل في ذلك الى تلك المساهمات.

سادسا - ملاحظات ختامية

٨٢ - مُنحت البعثة ولاية محددة بوضوح ظلت بصورة أساسية دون تغيير. وقد تم الاضطلاع بهذه الولاية في الوقت المناسب، وبصورة جيدة في إطار الميزانية المقدرة. ولم تشكل الصعوبات المتمثلة في وضع وشرح أساليب التصويت، أو المشاكل السوقية، عقبات لا يمكن التغلب عليها. ويعزى نجاح البعثة لما يلي: الوجود المنسَّق للأمم المتحدة، والاعتماد على الموارد المحلية، والتزام الاريتريين بتقديم الدعم لعملية الاستفتاء، وتعاون البلدان المجاورة لاريتريا، فضلا عن تقديم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغير الحكومية للدعم والمساهمات. وأود أن أشيد بقوة بجميع من اشتركوا في التحضير والتنفيذ بصورة أدت إلى هذا النجاح الكبير للبعثة. ويستحق ممثلي الخاص السيد سمير صنبر تقديرا خاصا لقيادته البارعة للبعثة. على أنه فوق هذا كله، فقد أمكن تحقيق الانجاز الذي قامت به البعثة بسبب القرار الذي اتخذه الشعب الاريتري طواعية بجعل المشاركة الشعبية أساسا للنظام السياسي لديه. وتشعر الأمم المتحدة بالفخر لأنها قدمت المساعدة لهذا الشعب من أجل تنفيذ هذا القرار بهذه الفعالية وبصورة سلمية.

٨٣ - إن إريتريا مازال أمامها كثير مما يتعين القيام به لتكملة هذا الانجاز. فثلاثة أرباع السكان يعتمدون اليوم جزئيا على المعونة الغذائية. ويجب إعادة تأهيل ما يربو على ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين العائدين إلى إريتريا من البلدان المجاورة. ويلزم إعادة بناء الهيكل الأساسي لاريتريا الذي حاق به الدمار من جراء ثلاثة عقود من النزاع الطويل. وستحتاج إريتريا في مواجهة هذه التحديات المتعددة، إلى التعاون النشط والمساعدة من جانب الأمم المتحدة، كما ستحتاج الى فترة متواصلة من السلم والوئام في المنطقة المحيطة بها.

٨٤ - ولذا فإنه مما يثلج القلب بصفة خاصة أن اثيوبيا كانت من أولى البلدان التي تعترف باستقلال إريتريا مما فتح السبيل إلى دخولها في عضوية المجتمع الدولي. وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، رفع العلم الاريتري لأول مرة على مبنى الأمم المتحدة، وجرى الترحيب بإريتريا بصفتها العضو ١٨٢ في الأمم المتحدة. وإن تصميم إثيوبيا وإريتريا على العمل معا في مواجهة تحديات المستقبل هو مصدر تشجيع كبير وبشير ساطع للمنطقة.

- - - - -